أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/03/25م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

لماذا تأخرت الديمقراطية العربية؟ 3

الدولة المستحيلة 5

كيانات عسكرية خلقها "التحالف": 4 جيوش تتقاسم اليمن 8

لماذا تأخرت الديمقراطية العربية؟

محمد أبو رمان العربي الجديد 25\3\2018

يحاجج المثقف والمفكر السوري المعارض، برهان غليون، في مقالته "هل أخطأ المثقفون في فهم الشعوب الغارقة في الجهل والطائفية" (المنشور في "العربي الجديد" (2018/3/12) عن أنّ ما نراه من حروب داخلية عربية، وتفشٍّ للطائفية والصراعات العرقية والدينية (وهو يركز على المشهد السوري) ليس نتيجة للربيع العربي والثورات الشعبية السلمية العربية التي انطلقت، تطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتخلص من الأنظمة الفاسدة الدكتاتورية، بل هو نتيجة سياسات تلك الأنظمة التي أوصلت المجتمعات إلى هذا المستنقع.

المناظرة السابقة (كما لخصتها بلغتي وكلماتي) على درجة كبيرة من الأهمية اليوم في اللحظة التاريخية العربية الراهنة، وفي الاشتباك مع حالة "الشك" التي ضربت أفكار المجتمع العربي وشرائحه، بعدما تحولت الآمال والطموحات بالدخول في الزمن الديمقراطي إلى النقيض تماماً، وأصبح الحلم كابوساً تحياه المجتمعات والشعوب التي مزّقتها الأزمات والحروب الداخلية.

من حيث المبدأ، لا نملك الاختلاف مع برهان غليون، فهذه الأنظمة أو العصابات الحاكمة العربية (بعبارةٍ أدق) جرّرت علينا الويلات، والشعوب هي ضحية لأزمنة الاستبداد وسياساته، والثورة المضادة التي دشنتها الأنظمة ضد محاولات الانعتاق من تلك المرحلة. مع ذلك، من الضروري ألا نغلق الباب أمام طرح أسئلة جوهرية وحقيقية عن خريطة الطريق العربية المطلوبة للخروج من الأزمة التاريخية الخطيرة الراهنة، وألا نستسلم للأجوبة السهلة المعلبة الواثقة بأنّ الديمقراطية هي الحل، وهي كذلك، كأفضل اختراع بشري سياسي، لكن السؤال هو بشأن الطريق المؤدية إلى الديمقراطية ومفهوم الديمقراطية نفسه، ومتلازمة الديمقراطية من شروط ثقافية واجتماعية واقتصادية.

في ظنّي أنّ أحد الكتب المهمة والضرورية اليوم للنقاش، ابتداءً، في محاولة استكشاف معالم الطريق المطلوبة، هو كتاب المفكر السياسي الأميركي، فرنسيس فوكوياما "النظام السياسي والانحطاط السياسي (Political Order and Political Decay)، الذي نقله منتدى العلاقات الدولية والعربية في الدوحة إلى العربية، فهو يناقش صلب هذه المسألة، أي لماذا تنجح الديمقراطية في مجتمعات وتتعثر في أخرى، ولماذا تكون الديمقراطية نظاماً ناجعاً وفعالاً في دول والعكس في دول أخرى؟

هذا الكتاب وهو، كما يذكر فوكوياما نفسه، استكمال وتوسيع لكتاب صموئيل هنتنغتون "الأنظمة السياسية في مجتمعات متغيرة"، الذي كُتب قبل عقود، يأخذنا في جولة طويلة وعميقة في التاريخ المقارن، بين المجتمعات والدول، وأسباب الاختلاف بينها في الأوضاع السياسية، ومراحل تطوّرها، ويقدم فرضياتٍ مهمة بشأن الأنظمة السياسية المقارنة.

يضع فوكوياما ثلاثة عوامل رئيسة لتمايز الدول والمجتمعات، وهي الدولة ومؤسساتها وقوتها، وحكم القانون، وأخيراً المساءلة الشعبية للسلطة، ويقدم نماذج متنوعة ومتعددة على فشل التجربة الديمقراطية في دول عديدة، ونجاحها في دول أخرى، ويصل بنا إلى أهمية التزاوج بين العوامل الثلاثة السابقة في تحديد كفاءة المجتمعات والدول.

من المهم في العالم العربي، وتحديداً في إدراك وخطاب القوى والمثقفين الإصلاحيين، أن نقرأ في الكتاب خريطة الطريق المطلوبة لكل مجتمع يريد أن يصل إلى التطور السياسي والاقتصادي والثقافي، وأن ندرك أنّ حرق المراحل التاريخية غير ممكن في الوصول إلى الأنظمة الديمقراطية التعددية التي نريد، فالديمقراطية عملية تاريخية معقدة، وليست لحظة خاطفة.

لم يأتِ المؤلف بقوله ذلك بجديد، وربما المدرسة الإصلاحية العربية في بداية القرن العشرين وصلت إلى هذه النتيجة مبكراً، والنظريات التي تربط الديمقراطية بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية تحدثت عن ذلك، لكن الكتاب، في اللحظة الراهنة على الأقل، يمنحنا إضاءات مهمة وضرورية على الأنظمة السياسية المقارنة، والدرس التاريخي المرتبط بما نمر به في العالم العربي، ويعيد توجيه تفكير النخب الإصلاحية نحو أسئلةٍ جوهريةٍ ومناقشات أكثر عمقاً نحو محاولة التفكير مرّة أخرى بالعوامل والشروط الرئيسة المفترض أن تكون رافعة للنظام الديمقراطي.

لا يوجد أسوأ من الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة، وهي أساس البلاء، لكن مواجهة هذه الأنظمة لا تقف عند حدود إسقاطها أو مواجهتها السياسية، بل من الضروري أن تكون لدى الشعوب رؤية للمستقبل، وما يحمله من منعرجات وتحديات وصعوبات، قبل تحقيق الديمقراطية الموعودة.

الدولة المستحيلة

خالد الدخيل الحياة 25\3\2018

هذا عنوان كتاب صدر عن مطابع جامعة كولومبيا الأميركية عام 2013. المؤلف هو الدكتور وائل حلاق، باحث اشتهر باعتباره أحد أبرز المتخصصين في الفقه والدراسات الإسلامية في الغرب. عنوان الكتاب يعبر مباشرةً عن فكرته المركزية، وهي أنه يستحيل من حيث المفهوم أن تتخذ الدولة الحديثة مضموناً وبالتالي صفة إسلامية، أو أن تكون الدولة الإسلامية دولة حديثة. لماذا؟ لأن ما بين هذين النموذجين السياسيين للحكم من التناقضات في المفاهيم، والمنطلقات، والمرجعيات، والأولويات، والأهداف ما يجعل إمكان التوفيق بينهما مهمة مستحيلة. بعبارة أخرى، يقول حلاق ان إمكان قيام دولة إسلامية، وفي الوقت ذاته حديثة، أمر مستحيل.

يكرس المؤلف كل فصول كتابه للبرهنة على صحة هذه الفرضية، ووجاهتها العلمية. وهي ليست فرضية جديدة تماماً، لكنه يتناولها من زاوية مختلفة عما هو سائد حول الموضوع. هي ليست جديدة من حيث أنها تميز بشكل واضح بين الإسلامي والحديث. لكنها فرضية جديدة من حيث أن المؤلف يقدمها من منطلق فلسفي مختلف، ومن منظور منهجي مختلف أيضاً. فهي تختلف عن فرضية الإسلاميين التي تقول ان الدولة الإسلامية تملك في أصلها وطبيعتها كل الإمكانات في أن تكون دولة حديثة، ما عدا أن تكون دولة علمانية. كيف تكون الدولة حديثة وفي الوقت ذاته ليست علمانية إشكالية أخرى نتركها الآن. أما حلاق فيرى أن هناك قطيعة فلسفية وأخلاقية وسياسية وقانونية نهائية بين الدولة الحديثة وما يسميه الحكم الإسلامي. يتمثل أساس القطيعة، كما يراه، في الفرق بين نموذج الحكم هذا ونموذج الدولة. قناعته أنه لم يكن هناك أصلا دولة إسلامية عبر التاريخ الإسلامي، وإنما حكم إسلامي. لماذا؟ لأن الدولة كما يقول مفهوم حديث يشير إلى بنية من العلاقات تتميز بكونها ظاهرة فريدة لم تعرف إلا في العصر الحديث. ومن ثم فالقول ان التاريخ الإسلامي عرف مفهوم الدولة بصفته الإسلامية هو ادعاء وجود شيء في زمن لم يوجد فيه هذا المفهوم أصلاً، ولا ينتمي إليه تاريخياً. هذا فضلاً عن أن مثل هذا القول يسيئ فهم الاختلافات البنيوية والنوعية بين الدولة الحديثة وما كان قبلها (من كيانات سياسية)، بخاصة «الحكم الإسلامي». (ص48-49 من الطبعة الإنكليزية). وعليه فإن إمكان التقاء هذين النموذجين للحكم (الإسلامي والحديث) وفق حلاق، هو أمر مستحيل استحالة التقاء السماء والأرض.

لماذا؟ لأن النموذج الذي يمثله كل منهما مفارق للآخر في منطلقاته ومحدداته الأخلاقية والسياسية والقانونية، بل والميتافيزيقية، ومن ثم في أهدافه النهائية. فإذا كانت «الجماعة أو the community» هي الشكل السياسي، والإطار الأخلاقي والقانوني في الحكم الإسلامي، فإن هذا الإطار في الدولة الحديثة هو «الأمة أو the nation». إذ إن الشريعة الإلهية هي أساس الجماعة، فإن حدود إطارها السياسي مفتوحة، وقابلة للتمدد. في حين أن إطار الأمة مغلق بحدود جغرافية وسياسية معينة ونهائية. أين يكمن مصدر هذه الاختلافات؟ أولها كما يقول المؤلف أن الدولة الوطنية (the nation–state) هي نهاية في ذاتها، أو «نهاية النهايات». لا ترى هذه الدولة إلا نفسها. وبالتالي فهي المصدر الوحيد والحصري لسيادتها ولإرادتها السيادية. في المقابل، نجد أن الجماعة ماهي إلا مجرد أداة لنهاية أعظم لا تملك في شأن تقريرها أي سلطة. ما يعني أن الجماعة لا تملك سيادة، ولا إرادة سياسية وقانونية مستقلة. وذلك لأن الله (وليس الجماعة) هو وحده مصدر السيادة. وبما أن الله هو «ملك الملوك»، فهو أيضاً نهاية النهايات. صحيح أن الجماعة تملك سلطة القرار، لكنها سلطة تفسيرية وحسب، محددة بمبادئ أخلاقية تتجاوز الجماعة، مبادئ مستمدة من شريعة إلهية لا تملك الجماعة حيالها إلا سلطة التفسير.

وحيث أن الله هو ملك الملوك، وصاحب السيادة، فهو يملك كل شيء. والملكية الإنسانية في مثل هذا السياق ملكية مجازية، وليست حقيقية. يمتد هذا المعنى لملكية الجماعة للقانون (الشريعة)، وللمدونة الأخلاقية. فهي ملكية ليست أصلية، وإنما مستمدة من مالكها الأصلي، وهو الله، المشرِع الوحيد، الذي يملك وحده الإرادة السيادية. وفق حلاق، هذا هو الأساس الميتافيزيقي الذي يحدد مفهوم الجماعة، وتبعاً لذلك الحكم الإسلامي، ومنه تستمد قانونها، ومبادئها الأخلاقية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. لعله من الواضح أن هذا الأساس أو المصدر لا ينبع من الجماعة، بل يقع خارجها. على العكس من ذلك حالة الدولة الحديثة. فهذه الدولة تمثل بذاتها أساسها الميتافيزيقي الذي تستمد منه مفهومها وسيادتها وقوانينها، وأخلاقها، وتحدد على أساسه أهدافها. وهو أساس داخلي يبدأ من الدولة وينتهي إليها. (ص48–51) ويعبر عن الصفة العلمانية للدولة الحديثة، مع أن المؤلف لا يأتي على ذكر هذه الصفة مباشرة.

بناء على ذلك، وتفاصيل أخرى يصل المؤلف إلى النتيجة الأولية التالية: لا يمكن أن يكون هناك إسلام من دون نظام أخلاقي – قانوني مستمد من بُعد ميتافيزيقي. ولأن هذا البعد هو بالضرورة بعد إلهي وليس طبيعيا، فإنه لا يمكن بالتالي أن يكون هناك مثل هذا النظام من دون سيادة إلهية خارجية. في الوقت ذاته

لا يمكن أن تكون هناك دولة حديثة من دون سيادة، وإرادة سيادية ذاتية. أي ميتافيزيقيا داخلية. لأنه لا يمكن لأحد القول إنه يمكن للدولة الحديثة الاستغناء عن هذا السمة الأساسية، سمة الملكية الذاتية للسيادة. وإذا كانت هذه المقدمات صحيحة، وهي كذلك كما يقول، فإن النتيجة المترتبة عليها أنه لا يمكن للدولة الحديثة أن تكون إسلامية إلا بقدر ما يمكن أن يكون للإسلام دولة حديثة.

هذه، كما ذكرت، نتيجة أولية لها تفاصيل أخرى يتناولها المؤلف في مختلف فصول الكتاب تنتهي بنتائج تفصيلية في الفصل الأخير. وهذا ما يتطلب مقالة أخرى. لكن ما تنبغي ملاحظته هنا أن أطروحة حلاّق تستند إلى فروق حقيقية بين نموذجين مثاليين لكل من الحكم الإسلامي، والدولة الحديثة. وهذا منهج يختزل التاريخ السياسي لكل من الإسلام والدولة الحديثة في هذا نموذج مثالي. وبما أن هذا النموذج هو أداة منهجية لقياس مدى اقتراب الواقع من المثال النظري، فإن السؤال في هذه الحال: إلى أي حد يقترب هذا النموذج في كلا الحالتين من التجربة التاريخية الحقيقية لكل منهما؟ منبع السؤال هنا إشكال أن مجادلة حلاّق تستند إلى نموذج نظري، وليس إلى تجارب وحالات تاريخية بكل ما تنطوي عليه من تفاصيل وتمايزات وتعقيدات يصعب تجاوزها. في الحال الإسلامية مثلاً، فإن أقرب حال لنموذج الحكم الإسلامي كما يصفه المؤلف هو الخلافة الراشدة. ماذا عن الفتنة الكبرى التي وضعت حدا لهذه الخلافة، ونجم عنها أشكال للحكم الإسلامي ابتداء من الدولة الأموية وحتى العصر الحديث؟ هل يمكن القول بأن مفهوم السيادة كما يفصله في نموذجه المثالي بقي على حاله طوال هذا التاريخ الممتد لأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمن؟ للحديث بقية.

كيانات عسكرية خلقها "التحالف": 4 جيوش تتقاسم اليمن

صنعاء ـ توفيق الجند العربي الجديد 25\3\2018

شكّلت الكيانات العسكرية التي أنشأها التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن منذ أواخر عام 2015، أكبر ورقة ضغط بيد التحالف ضد شرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، التي دخل لدعمها وإعادتها للسلطة حسب أهدافه المعلنة ليلة 26 مارس/آذار 2015.

في هذا السياق، كشف تقرير لجنة الخبراء الأممية بشأن اليمن المقدم إلى مجلس الأمن في يناير/كانون الثاني الماضي عن هذه الكيانات (قوات النخب الحضرمية والشبوانية والمهرية مع قوات الحزام الأمني في عدن ولحج وأبين) أو القوات "المقاتلة بالوكالة" كما وصفها التقرير. وأضاف أنها "مدعومة من دول أعضاء في التحالف، وأنها شكّلت تهديداً للاستقرار والأمن والسلام في اليمن، وستؤدي لتفكيك الدولة اليمنية ما لم تخضع لسيطرة يمنية مباشرة". مع العلم أن هذه الكيانات مؤسسة في المحافظات الجنوبية من اليمن، ولا تدين بالولاء ولا تأتمر بأوامر الجيش الوطني وقياداته الموالية للشرعية، ويقوم خبراء عسكريون تابعون للتحالف بتدريبها في مقرات داخل اليمن كمطار الريان بالمكلا، وخارج اليمن، تحديداً في إريتريا، وتتسلم مرتباتها من قبل الإمارات لكنها تسلم إلى أفرادها بالريال السعودي (لا بالدرهم الإماراتي) وتبدأ من 1200 ريال سعودي (320 دولاراً) للمجند المبتدئ، وترتفع بارتفاع الرتبة العسكرية.

من تصرفات ومهام هذه الكيانات ومجالها الجغرافي، يبدو واضحاً أن الهدف من تشكيلها لا يرتبط بالحرب مع خصوم التحالف من الحوثيين، بل بالضغط على حلفائه من الشرعية الممثلة بالرئيس هادي وحكومته. لكن هذه الشرعية ذاتها ضمّت قوات النخبة الحضرمية إلى كشوفات الجيش التابع للمنطقة العسكرية الثانية بقيادة محافظ حضرموت اللواء فرج سالمين البحسني، إلى جانب منصبه كمحافظ. ويتم صرف مرتبات عسكرية بالريال اليمني مع كل دفعة من المرتبات غير المنتظمة التي يتسلمها الجيش.

في سبتمبر/أيلول 2015 أي بعد شهرين من سيطرة قوات التحالف العربي على عدن في يوليو/تموز 2015، كشف محافظ عدن يومها نائف البكري عن قيام التحالف بإعداد وتشكيل قوات عسكرية محلية في عدن. ونجحت الضغوط على هادي بعدها في إزاحة الرجل من منصبه كمحافظ لعدن. وكانت الإمارات تحديداً قد استقطبت قيادات جنوبية ناشطة ضمن صفوف الحراك الجنوبي، لتنفيذ أجندات خاصة بها، ظهرت فصولها مع مرور الوقت.

الوظيفة الأولى لتلك القوات كانت إزاحة أية قوات مقاومة جنوبية موالية لهادي أو لحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن)، تحديداً بحكم موقف الإمارات منهم. وشهدت عدن بعد دخول التحالف إليها اضطراباً أمنياً غير مسبوق، وكان المبرر الأول لتمكين قوات موالية للإمارات عُرفت لاحقاً بـ"الحزام الأمني". وقامت قوات الحزام بإزاحة كل من يشكلون معارضة أو منافسة محتملة لها تحت شعار إقرار الأمن في المدينة. وكانت تلك الاضطرابات أيضاً مبرراً لطرد أبناء المحافظات الشمالية من عدن وغيرها من محافظات الجنوب، وتمّ التعامل معهم باعتبارهم عملاء محتملين للحوثيين والرئيس الراحل علي عبدالله صالح. لكن عدن لم تستقر بعد طرد الشماليين، وفي الوقت ذاته لم يكونوا هدفاً وحيداً لقوات الحزام.

لاحقاً، تمّ خلق مبرر جديد لإزاحة معارضين آخرين لقوات الحزام والإمارات معاً، لكنهم هذه المرة ليسوا من الشماليين بل من القوى الجنوبية الموالية للشرعية، وأبرزهم عناصر حزب الإصلاح، الذين تعرّضوا للتضييق والملاحقة وتمت مداهمة مقراتهم باستمرار، لأنهم الأكثر تنظيماً وقدرة على العمل الميداني ولهم موقف معاد لمطالب الحراك الانفصالية منذ وقت مبكر.

ومثلما كان تنظيم "القاعدة" والإرهاب مبرراً لتمكين الحزام الأمني في عدن، كانت هي نفسها حجة لتشكيل قوات النخبة الحضرمية مطلع 2016، والخاضعة بدورها تسليحاً وتدريباً وولاء للإمارات، فإخراج "القاعدة" التي سيطرت على المكلا بين أبريل/نيسان 2015 وأبريل 2016 كان مبرراً لتشكيل قوات عسكرية حضرمية بإشراف إماراتي، لكن خروج "القاعدة" تم بناء على اتفاقات غير معلنة سمحت لعناصرها بالخروج مع أسلحتهم التي قاموا بنهبها من مخازن ومعسكرات الجيش اليمني، إذ حدثت فقط اشتباكات محدودة مع قوات إماراتية بدعم أميركي للتغطية على الصفقة المبرمة بمساعدة شخصيات قبلية حضرمية.

عناصر "القاعدة" الذين خرج كثير منهم من حضرموت إلى شبوة قدّموا ذريعة إضافية للإمارات لتشكيل قوات النخبة الشبوانية أواخر 2016، ولم تقم هذه القوات بإخراج القاعدة من بعض مناطق شبوة إلا في أغسطس/آب 2017. تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة الأخير قدر عدد قوات الحزام الأمني بـ 15 ألف مقاتل في عدن ولحج وأبين، واتهمها بارتكاب انتهاكات متعددة للقانون الدولي الإنساني، وأنها خاضت عدة اشتباكات مع قوات الرئيس هادي. ودعم هذا الرأي الذي أصدره الخبراء الأمميون المعطيات القائمة على الأرض، وممارسات القوات التي خلقتها الإمارات، إذ خاضت اشتباكات متعددة مع القوات الموالية لهادي منذ تأسيسها حتى أحداث عدن أواخر يناير/كانون الثاني الماضي، والتي أدت كلها لتقليص دور وحضور

الشرعية على الأرض، إضافة إلى تمزيق النسيج الوطني اليمني بين الشطرين الجنوبي والشمالي عبر الممارسات العنصرية ضد أبناء الشمال في محافظات الجنوب.

بعد تعيين عيدروس الزبيدي الموالي للإمارات محافظاً لعدن وشلال شائع مديراً لأمنها، تم فرض قبضة حديدية على عدن، بالتزامن مع ظهور القيادي السلفي، وزير الدولة هاني بن بريك في واجهة قوات الحزام الأمني، إلى جانب القائد الميداني نبيل المشوشي. لكن تلك القبضة فشلت في وقف هجمات القاعدة في المدينة التي شهدت أسوأ الاعتداءات الإرهابية، لكنها نجحت بقوة في تقويض الشرعية، وطرد الحكومة من عدن مع عدم السماح لهادي بالعودة إليها منذ فبراير/شباط 2017.

استمر الزبيدي وبن بريك بعدم الامتثال لتوجيهات هادي الذي هو من أصدر قرارات تعيينهما، وعندما قام بإزاحتهما من منصبيهما في إبريل/نيسان 2017، قاما على الفور بإعلان تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي في 11 مايو/أيار 2017. وهو المجلس الذي تحوّل بدعم الإمارات إلى قوة سياسية مع قوات عسكرية مدربة موالية لها، منادية بفصل الجنوب عن الشمال. وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي تم تشكيل الجمعية الوطنية التابعة للمجلس برئاسة بن بريك، ومنحت حضرموت في الجمعية 100 مقعد من أصل 303 مقاعد مكوّنة منها الجمعية.

مع العلم أن قوات الحزام الأمني تشكّلت من مناطق محددة في الجنوب اشتهرت تقليدياً بصراعها مع مناطق أخرى، خصوصاً منذ أحداث يناير 1986 في يافع وردفان والضالع، والأخيرة تحدّر منها الزبيدي، ومدير أمن عدن شلال شائع. واستغل التحالف والإمارات تلك الخلفية لتقوية حلفائهم ضد جناح محافظتي أبين – شبوة، الذي شكّل هادي أغلب القوات الموالية له كألوية الحماية الرئاسية منها، باعتباره أحد أبناء أبين. ففسّر البعض اشتباكات يناير الماضي باعتبارها امتداداً لأحداث يناير 1986. ومع تشكيل النخبة الشبوانية كان ذلك اختراقاً لبيئة هادي المناطقية التي استند إليها.

من جهته، قال عنصر في "الحزام الأمني" لـ"العربي الجديد"، إن "قادة الحزام ومشرّفي الإمارات، كانوا يأمرون بمهاجمة قوات الأمن الرسمية بعدن، ويقولون لهم (ربّوهم)، لكن بعد تولي شلال شائع إدارة أمن عدن توقفت تلك الأوامر، لأن شلالاً من رجال ولي عهد الإمارات محمد بن زايد".

وأصبحت السواحل والموانئ اليمنية غير الخاضعة للحوثيين واقعة تحت سيطرة قوات موالية للإمارات وليس لهادي، من ميناء عدن إلى جزيرة سقطرى، إلى ميناء بلحاف لتصدير الغاز، إلى ميناء المخا على البحر

الأحمر. بالتالي لم يعد لهادي والجيش الوطني الموالي له في الجنوب عدا منطقة حضرموت الوادي ومركزها سيئون، وهناك مساع حالية للسيطرة عليها من قبل قوات النخبة الحضرمية.

بعد مقتل علي عبدالله صالح، استقطبت الإمارات نجل شقيقه وقائد حراسته (طارق صالح) لجمع بقايا القوات الموالية لعمه وتشكيل قوة جديدة لم تقم بالاعتراف الصريح بشرعية هادي، بل أعلنت وقوفها ضد الحوثيين، واتخذت من مناطق جنوبية كعدن مقراً لمعسكرات تجميع وتدريب هذه القوات بدعم إماراتي. هذه القوات خلقت معادلة جديدة للأطراف بعنوان "تقاسم غنائم ما بعد الحرب الراهنة"، على أن نصيبها هو من رصيد هادي، لا من رصيد الحوثيين.

بناءً على المعطيات الحالية أصبح لليمن أربعة جيوش متباينة الولاءات والأهداف، أحدها تابع للشرعية والرئيس هادي وهو الأضخم عدداً، والثاني تابع للحوثيين وهو أغلب الجيش اليمني الذي كان موجوداً قبل اندلاع الحرب. أما الثالث فمتمثل في قوات النخب الحضرمية والشبوانية، وبعض الألوية في سقطرى والمهرة، وقوات الحزام الأمني الموالية للإمارات وحلفائها تحت مسميات عدة لمظلات محلية وسيطة كالمجلس الانتقالي الجنوبي، أما الجيش الرابع فهو بقايا الجيش الموالي لصالح الذي يعاد تجميعه حالياً برعاية إماراتية.

أما من حيث المساحة المسيطر عليها، فتأتي القوات الموالية للإمارات أولاً، وتسيطر القوات الموالية لهادي على أراضٍ مقاربة لمساحة الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، أما الجيش الذي يعده طارق صالح فليس له جغرافيا حتى الآن سوى المعسكرات التي تضم أفراده في عدن والساحل الغربي، لكنه لن يقف هناك وسيحصل على حصته جغرافياً من رصيد الحوثيين، وسياسياً من رصيد الشرعية.

تم بحمد الله